محليات

أفكار ورؤى حول إعادة بناء مؤسسات الدولة

| نبيل الملاح

تحدثت في المقالين السابقين عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، وأستكمل في هذا المقال الحديث عن السلطة القضائية.

يسأل البعض: هل القضاء سلطة أم مؤسسة؟ أعتقد أن القضاء هو في الأساس مؤسسة من مؤسسات الدولة، لكنها المؤسسة الرافعة لجميع مؤسسات الدولة الأخرى، فهي التي تحمي المواطنين وتعيد لهم حقوقهم المسلوبة، وهي التي تحمي الأموال والممتلكات العامة، وهي التي تسهر على تطبيق القوانين والتشريعات التي تقرها السلطة التشريعية، وهي التي تصوب أداء السلطة التنفيذية عندما ينحرف أحد أعضائها ويتجاوز الأنظمة والقوانين. وبالتأكيد فإن اعتبار القضاء مؤسسة لا ينقص من شأنه أبداً، فالمؤسسات هي عنوان بناء الدولة والحكم الرشيد، وهي التعبير الأهم عن نظام الحكم المدني الديمقراطي، والقضاء بهذا المفهوم هو سلطة كالسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، بل هو أهم سلطة من هذه السلطات لأنه الحامي والضامن لتطبيق القانون وإنفاذ أحكامه؛ لكنها سلطة مستقلة لا يجوز للسلطات الأخرى التدخل بأحكامها ومحاكمها والتداخل مع قضاتها. وهذا لا يعني أن هذه السلطة هي سلطة مطلقة لكل قاض – كما يعتقد البعض– فالسلطة بأساسها هي لمؤسّسة القضاء التي يمثلها مجلس القضاء الأعلى، حيث نص الدستور على أن السلطة القضائية مستقلة ويضمن رئيس الجمهورية هذا الاستقلال، يعاونه في ذلك مجلس القضاء الأعلى، ونص على أن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون.

إن الشوائب التي لحقت بالقضاء وأساءت إلى سمعته أصبحت واقعاً مريراً لابد من التصدي له لإزالة هذه الشوائب بجدية وحزم وسرعة منعاً لتطورها وأن تصبح أمراضاً مستعصية يصعب ويستحيل معالجتها، وهذا ما دعاني إلى كتابة سلسلة مقالات في صحيفة «الوطن» تحدثت فيها عن واقع القضاء وما نص عليه الدستور وقانون السلطة القضائية وقدمت بعض الاقتراحات والرؤى لتحقيق شعار «نحو قضاء سريع وعادل».

إن القضاء ملاذنا جميعاً حكاماً ومحكومين، وهذا ما يدعوننا إلى المطالبة بتحصينه ورفعه إلى المستوى الذي ينأى به عن الشبهات ويجعله موضع ثقة الجميع، ويجعل القضاة بمنزلة رفيعة بعلمهم وسلوكهم ونزاهتهم وتواضعهم.

إن حسن سير العدالة هو الهم الأكبر للناس ويأتي على رأس همومهم المعيشية، وهذا يدعو إلى العمل الجدي والمسؤول لتقوية جناحي العدالة (القضاة والمحامين) وتحصينهما. والعدالة تعني الجميع ومن حق الجميع وعلى الجميع أن يجعلها في أول سلم أولوياته بصدق وأمانة، فالعدل هو أساس الملك، وأنا أقول إن العدل هو جوهر الحياة وأساسها.

إن مرحلة ما بعد الأزمة التي سيتم خلالها إعادة البناء بكل أشكاله، تتطلب البحث عن رجال دولة يتمتعون بالعلم والخبرة والنزاهة التي تؤهلهم لحمل مسؤولية إعادة البناء وإعادة اللحمة الوطنية، ولن يتم ذلك من دون التوافق على مبادئ أساسية لنظام الدولة السياسي والاقتصادي، ومن دون التركيز على مكافحة الفساد بشكل جاد وفعال.

إن بناء سورية المستقبل هو مسؤولية الجميع دون استثناء، ومن واجب وحق الجميع المشاركة فيه وتقديم الرؤى والأفكار الناجعة بعيداً عن التنظير والتعصب والاستئثار.

وإن كل ذلك يجب أن يتم انطلاقاً من الواقع بتكريس الإيجابيات ومعالجة السلبيات والسعي للتخلص من الأمراض التي أصابت الدولة والمجتمع بعزم وحزم.

وعلينا أن نتقن لغة الحوار، فهي لغة العصر العالمية.

وعلينا أن نجعل العقل سيد القرار.. والمنطق حيثياته.

باحث ووزير سابق

أسبوعياً يتم ضبط عصابة محترفة و٤٠٠ موقوف في عام

أكثر من ٣٠٠ ضبط تزوير سجلها قسم التزوير والتزييف في الأمن الجنائي في عام

| محمد منار حميجو

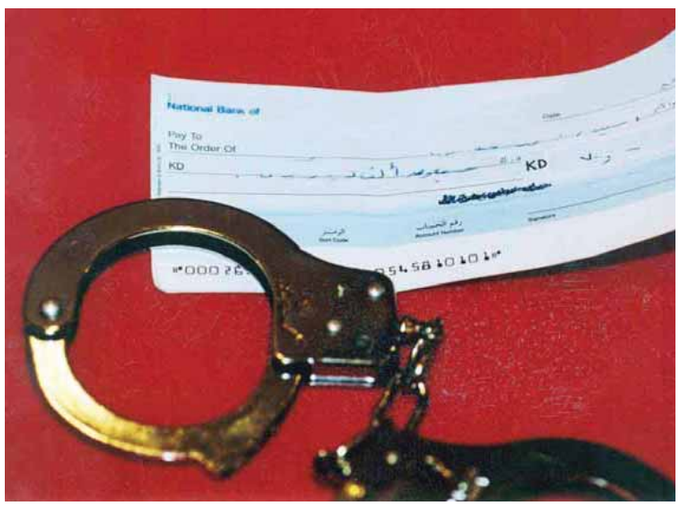

أعلن مصدر في وزارة الداخلية أن عدد ضبوط التزوير التي تم ضبطها في قسم التزوير والتزييف في إدارة الأمن الجنائي بلغت ٢٣ ضبطاً خلال العام الحالي وأكثر من ٣٠٠ ضبط و٤٠٠ موقوف في العام الماضي.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد المصدر أنه أسبوعياً يتم ضبط عصابة محترفة في التزوير ولاسيما فيما يتعلق بالأختام، مشيراً إلى أنه منذ أسبوع تم ضبط عصابة في حوزتها ختم لشعبتي تجنيد إضافة إلى ضبط أخرى وبحوزتها ختم خاص بمنح إجازات للعسكريين.

وأكد المصدر أنه انخفضت نسبة التزوير خلال العام الحالي إلى ٧٠ بالمئة مقارنة في الأعوام الماضية، لافتا إلى أنه تمت ملاحقة شبكات كبيرة ومنها ضبط الشبكة التي زورت نحو ١٦٥ ختماً بطباعتها بآلة لطبع الأختام تم شراؤها من السويد.

وأشار المصدر إلى أنه تم ضبط عدد لا بأس به من المحامين كانوا يعملون في التزوير إضافة إلى مهندسي معلوماتية استخدموا خبراتهم لتزوير الوثائق ولاسيما فيما يتعلق بتزوير الشهادات والوكالات وغيرها من الأوراق الرسمية.

وأشار المصدر إلى أن الملاحقة المستمرة لهذه الشبكات والمزورين شكلت رادعا عند الكثير ممن يمتهنون هذا الجرم، ضارباً مثلاً: إن محامياً أتلف الأختام التي كانت بحوزته وحينما سئل عن ذلك أجاب أن العقوبة من دون ضبط الأختام مخففة وسلمت نفسي لأن ذلك أيضاً سيخفف من العقوبة.

ورأى المصدر أن حالات التزوير ارتفعت خلال سنوات الأزمة بسبب سرقة العديد من أختام المؤسسات إضافة إلى طباعة أخرى إلى جانب استخدام الوسائل الالكترونية في تزوير الوثائق، لافتا إلى أن هناك ملاحقة يومية للأشخاص المشتبه بهم.

وحضرت «الوطن» محاكمة لأحد المتهمين في تزوير الأختام في جنايات دمشق والذي أكد أنه لم يقم بأي حالة تزوير وأنه يعمل مهندسا في المعلوماتية ومهمته إجراء صيانة لأجهزة الحاسوب.

وأضاف المتهم خلال استجوابه أمام القاضي: راجعه أحد الأشخاص لصيانة جهاز الحاسوب وبيده كيس لا يعلم ما يوجد فيه وبعد دقائق قال لي صاحب الحاسوب سيغيب لمدة ١٠ دقائق وبعدها سيعود وترك الكيس الأسود أمانة لدي، مؤكداً أنه خلال فترة غيابه حضرت دورية للأمن الجنائي لمنزله وتم القبض عليه ليتبين أن الكيس يحتوي على أختام بما فيها ختمان لوزارة الخارجية، ووزارة العدل.

القصة التي رواها المتهم لم تقنع كثيراً القاضي إلا أنه سجل أقواله في القضية وخصوصاً أن ما حدث لا يمكن اعتباره مصادفة بحسب هيئة المحكمة.

وأكد مصدر قضائي أن هناك العديد من حالات التزوير التي وردت إلى القضاء وخصوصاً أشخاص يزورون الأختام ويدعون أنهم معقبو معاملات.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح المصدر أن عقوبة تزوير الوثائق الرسمية جنائية الوصف أي من اختصاص محكمة الجنايات وأن العقوبة من الممكن أن تصل إلى أكثر من ثلاث سنوات.

> محامون ومهندسو معلوماتية يشاركون في التزوير

> أشخاص زوّروا ختمي «الخارجية والعدل»

زوارق في «أرواد» تتقاضى ضعف الأجرة وتنقل أكثر من العدد المحدد للركاب

مدير سياحة طرطوس لـ«الوطن»: منع نقل البضائع مع الركاب

| فادي بك الشريف

اشتكى عدد من المواطنين وجود استغلال ممارس من بعض أصحاب زوارق نقل الركاب من طرطوس إلى جزيرة أرواد وبالعكس، إضافة إلى نقل الزوارق لضعف عدد الركاب المحدد في كل زورق، وتقاضي أجرة تصل إلى أضعاف التسعيرة المحددة بـ١٥٠ ليرة سورية للنقل بين طرطوس والجزيرة وبالعكس.

وطالب المواطنون بضرورة اتخاذ إجراءات تصلح الوضع السيئ القائم وإيقاف هذا الاستغلال بحق أهالي أرواد والزائرين للجزيرة كسواح، منوهين بضرورة تنظيم واقع الجزيرة بشكل أكبر كي لا تكون تداعياته سلبية على صورة الجزيرة التي شهدته خلال الفترة الماضية اهتماما ملموساً من وزارة السياحة.

وفي حديث لـ«الوطن» بين مدير سياحة طرطوس يزن الشيخ أن هذا الموضوع تم طرحه خلال زيارة اللجنة الوزارية مؤخراً لجزيرة أرواد، كاشفاً عن تشكيل لجنة من مديري ميناء أرواد والسياحة وممثلين عن جمعية نقل الركاب وبلدية أرواد والمحافظة مهمتها دراسة واقع النقل السياحية بين طرطوس وأرواد ليكون بشكل لائق للركاب على صعيد السلامة والأمان وعدد الركاب وعدم نقل البضائع مع الركاب، مضيفاً إنه في بعض الأحياء يشتكي البعض من وجود هذا النوع من التحميل للبضائع على عدد من الزوارق، علما أن هناك زوارق تنقل ٢٠ راكبا وأخرى ٣٠ وبعضها ٤٠ راكباً وهذا الأمر محدد من ميناء جزيرة أرواد.

وقال الشيخ: إن تحسين النقل لا يرتفع بزيادة الأجرة، نافيا أي دراسة لزيادة السعر، كاشفاً عن وجود دراسة لطرح زوارق عائلية سياحية ضمن طلبات خاصة للنقل بين طرطوس والجزيرة وذلك ضمن خطة الوزارة والمديرية العامة للموانئ، مع تحديد أجرة للطلب بالكامل ضمن أسعار مدروسة، مضيفاً إنه من المفترض أن تطبق مع الصيف القادم ضمن إطار الاعتماد على بعض الزوارق التي تصلح لهذا الأمر، وتكون تجهيزاتها أسرع من غيرها.

وأشار مدير سياحة طرطوس إلى نحو ٢٠٠ زورق ما بين زوارق صيد ونزهة ونقل الركاب، مضيفاً إن عدد الزوارق التي تعمل على نقل الركاب لا تتجاوز الـ٣٠ زورقاً، معتبراً أن عدد النقليات انخفض خلال الأزمة وتداعياتها، علما أن جزيرة أرواد تضم ١٠٣٠٠ مواطن، ويتم يوميا نقل بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ شخص.

وقال الشيخ: إن المركز السياحي الجديد في جزيرة أرواد من المتوقع أن يبصر النور خلال شهر بهدف النهوض بالواقع السياحي للجزيرة ورصد أية استثمارات جديدة ومتابعة المشكلات والصعوبات التي تواجه عمل الأهالي في الجزيرة، وذلك عملاً بتوجيهات وزير السياحة.

وفي سياق سياحي متصل، بين الشيخ أنه تم الترخيص وتأهيل ٦٠ منشأة سياحية بما فيها مكاتب السياحة والسفر خلال العام الماضي بكلفة تصل إلى ٤ مليارات ليرة سورية، مشيراً إلى تأهيل ٣ مطاعم سياحية «كافيتريات» بكلفة ٣٠٠ مليون ليرة سورية، كما تم الترخيص لمشروع منشأة إقامة بحدود ٦٠٠ مليون ليرة في منطقة (ضهر صفرة) بسعة ٨٠٠ سرير و٦٠٠ كرسي.

وأكد مدير سياحة طرطوس أن ٢٠٠ منشأة سياحية في العمل حالياً في محافظة طرطوس، مشيراً إلى تنظيم ٣ ضبوط إغلاق وتنظيم ٦٠ مخالفة نتيجة قلة النظافة وعدم الإعلان عن الأسعار، مبيناً انخفاض نسب المخالفات خلال ٢٠١٧ بمعدل ٢٠ بالمئة مقارنة مع ٢٠١٦ وذلك نتيجة الضوابط الصادرة من الوزارة والتزام أصحاب المنشآت السياحية، ذاكراً أنه نتيجة المتابعة من مديرية الجودة أصبح التجاوب اكبر لتطبيق تعليمات الوزارة.

> زوارق سياحية عائلية وطلبات خاصة بأسعار مدروسة مع الصيف القادم

معامل البلوك ترفض الانتقال للمنطقة الحرفية لعدم وجود طريق

| السويداء- عبير صيموعة

اصطدم قرار إغلاق ٦٠ معملا لتصنيع البلوك والرخام في بلدة رساس ونقلها إلى المنطقة الحرفية الخاصة بالحرف الإسمنتية المحدثة في قرية رساس بعدم وجود طريق نظامي يسمح لآلياتهم بالوصول إلى المنطقة، وأكد أصحاب المعامل ممن حصلوا على تراخيص مؤقتة للعمل داخل المخطط التنظيمي رفضهم الانتقال لعدم وجود الطرق التخديمية رغم إنذارات المحافظة المتكررة بالإغلاق.

وأكدت الكتب الرسمية المسطرة من محافظ السويداء والمتلاحقة لسنوات عديدة بضرورة إغلاق تلك المعامل بناء على شكاوى المواطنين القاطنين بالقرب منها نتيجة السحب الغبارية المنبعثة من تلك المعامل إضافة إلى شكاوى أصحاب ورش تصويج ودهان السيارات هناك ليأتي كتاب المحافظ اللاحق بمنح أصحاب تلك المعامل مهلة إضافية للإغلاق والانتقال ريثما يتم تخديم المنطقة بالطرق المطلوبة، ليوجه المحافظ مديرية الخدمات الفنية لدراسة تنفيذ الطريق الواصل إلى منطقة الحرف الإسمنتية التي قامت بالكشف على الطريق حيث تبين وجود طريقين لتخديم منطقة المعامل الأول يبلغ طوله ١٥٢٥ متراً ويحتاج إلى قميص إسفلتي وتوسيع والثاني ويبلغ طوله ١١٨٥ متراً ويحتاج إلى شق وتعبيد.

واقترحت مديرية الخدمات الفنية تنفيذ الطريق الثاني لكونه الأسهل إذ بلغت قيمة الكشف التقديري نحو ٣٤ مليون ليرة إلا أن الطريق المذكور ما زال مع وقف التنفيذ جراء عدم وجود التمويل المناسب ليبقى قرار إغلاق الـ٦٠ معملاً دون تنفيذ هو الآخر علما أن أصحاب المعامل قاموا بتوقيع تعهد بالانتقال إلى المنطقة الحرفية في حال جرى تخديمها بتلك الطرق.

من جهته رئيس مجلس بلدية رساس موفق خليفة أكد أن عدم انتقال هذه المعامل يعود إلى عدم تأمين الطريق بحينها موضحاً أنه تم مؤخراً الحصول على إعانة مالية مقدارها ٢٠ مليون ليرة وجرى تعهيد الطريق إلى مديرية الخدمات الفنية وسيتم المباشرة بالطريق قريبا وبعد الانتهاء من تنفيذه سيتم العمل على نقل المعامل إلى المنطقة الحرفية.

الكهرباء ومحروقات ومحطة بانياس أكبر المديونين لأطباء الأسنان

| الوطن- محمد حسين

صندوق التضامن والرعاية والتعويض والتأمين الصحي وآلية التكليف الضريبي كانت أبرز عناوين مداخلات أطباء الأسنان بطرطوس خلال اجتماع الهيئة العامة لفرع نقابة أطباء الأسنان بطرطوس.

كما تركزت المداخلات حول عدم وجود مواصفات لعيادة طبيب الأسنان من خلال الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس كغيرها من المهن فليس من المعقول أن تبقى بلا مواصفات الأمر الذي تسبب بوجود عدد كبير من العيادات تحت الحد الأدنى فأين هو دور النقابة في تقديم القروض ومراقبة أماكن صرفها؟

كذلك نالت خدمة الريف نصيبها من النقاش فطرطوس محافظة مزدحمة حد الإتخام ومن الصعب إيجاد مكان لأي طبيب وافد وهذا الموضوع مطروق وموجود لدى النقابة المركزية ولكن لم يبت فيه للأسف والمطلوب إقرار الخدمة الريفية حسب حاجة كل محافظة.

وطالبت بعض المداخلات بإقامة دورات علمية فليس هناك عائق لدى النقابة المركزية لإقامة مثل هذه الدورات ووصف المتحدثون دور النقابة بالكسول في هذا المجال.

وطرح أحد المداخلين موضوع التكليف الضريبي باعتباره بلاء يجب معالجته متسائلاً ماذا حدث في موضوع التأمين الصحي لأطباء الأسنان ومن أفشل المشروع وكذلك مشكلة النظام التعاوني واللصاقة على المبيعات لرفد صندوق النقابة.

وتساءل آخرون عن إمكانية التعاقد مع أطباء الأسنان في مديرية الصحة وبقية الجهات العامة.

كما نال الجانب الخدمي في المحافظة نصيبه من النقاش حيث طرح البعض موضوع المخططات التنظيمية وتأخر إصدارها خاصة في بلدة الصفصافة وكذلك مشكلة الأكشاك في المدينة ومشكلة تعطل الإنارة الشارعية الشمسية في شارع الثورة.

ويذكر أن عدد أطباء الأسنان بطرطوس بلغ أكثر من ١٦٠٠ طبيب بلغ عدد الممارسين منهم نحو ١٢٠٠ طبيب موزعين في كل قرى ومناطق ومدن المحافظة حسب التقارير السنوية المقدمة للاجتماع.

وبلغت قيمة مديونيتهم لشركات القطاع العام أكثر من ٤٩ مليون ليرة بزيادة تقترب من ٦ ملايين ليرة عن العام السابق على حين تبلغ مديونية ٢٠ جهة عامة من أصل ٦٥ أكثر من ٤٤ مليوناً أي ما يشكل ٩٠ بالمئة من إجمالي الديون والجهات الأكثر مديونية هي الشركة العامة لكهرباء طرطوس ومحروقات ومصفاة بانياس وبلغت زيادة مديونية شركة الكهرباء نحو ٤ ملايين ونصف المليون عن العام السابق.

حضر الاجتماع المهندس ياسر ديب رئيس مجلس المحافظة والدكتور محمد جري عضو المكتب التنفيذي المختص ومدير الصحة الدكتور أحمد عمار والدكتور رفعت القبيسي مشرف فرع طرطوس في النقابة المركزية ورئيس مجلس فرع طرطوس الدكتور يوسف غانم.

أرشفة ١,٨ مليون وكالة عدلية في محكمة اللاذقية

| اللاذقية – عبير سمير محمود

كشف المحامي العام في اللاذقية لبيب عليا لـ«الوطن» عن أرشفة نحو ١,٨ مليون وكالة عدلية، بعضها يعود إلى عام ١٩١١، مشيراً إلى أن البرنامج جاهز للعمل بانتظار تجهيز صالة الأرشفة ضمن القصر العدلي بحيث يتم وضع مهندسين مختصين فيها مع كتّاب العدل لتوثيق أي عدلية وإنزالها مباشرة على الشبكة.

وحول أوضاع المجمعات القضائية في المناطق لفت عليا إلى أنه سيتم توسيع المجمع القضائي بجبلة لإحداث دائرة إحالة في المدينة، مبيناً أنه تم تكليف شركة الإنشاءات العسكرية لإعداد دراسة بشأن صيانة المجمع القضائي بجبلة.

وأشار المحامي العام إلى أن المكان الحالي للمجمع القضائي في الحفة مؤقت ريثما يتم الانتهاء من صيانة المجمع القضائي الأساسي، لافتاً إلى أن المجمع القضائي بالقرداحة بحاجة إلى بعض الإصلاحات، وفي المرحلة القادمة سيتم إعداد الدراسة اللازمة للمباشرة في هذه الإصلاحات.

من جهة ثانية أشار النائب العام باللاذقية إلى فتح محكمتي صلح في المحافظة، الأولى في ناحية عين التينة، والثانية في ناحية عين الشرقية، منوهاً بأنه تم نقل كل من محكمة الاستئناف الجمركي ومحكمة البداية العمالية ومحكمة قسطل المعاف إلى المبنى الشاغر في إدارة قضايا الدولة الواقع مقابل مديرية الزراعة، مشيراً إلى أنه سيتم فتح بعض الغرف لعدد من المحاكم التي يوجد فيها كم كبير من الدعاوى القائمة ومن الدعاوى الواردة شهرياً.

وعن طروحات المحامين في المؤتمر العام قبل أيام بشأن ضيق المكان في القصر العدلي وما ينجم عنه من اكتظاظ في المراجعين وفي الدواوين وعدم القدرة على فتح محاكم جديدة لتخفيف العبء عن المحاكم القائمة وما يتنج عنه من تأخير في حسم الدعاوى وإطالة أمد المحاكمة، قال عليا: هناك مساع من وزارة العدل لزيادة عدد غرف بعض المحاكم القائمة التي فيها عدد كبير من الدعاوى لتخفيف الضغط ولتقصير أمد المحاكمة للسرعة وتقوم بإنشاء محاكم اختصاصية ونوعية وتزيد من عدد القضاة.

وشدد عليا على العمل وفق تعليمات وبلاغات تصدر من وزارة العدل بشأن الإسراع في حسم الدعاوى الجاهزة للفصل، وعدم تكرار جلسات التدقيق لأكثر من مرة مع التأكيد على المساعدين القضائيين والمحضرين بضرورة الإسراع بالتبليغ وتسطير مذكرات التبليغ في كل جلسة، مؤكداً أن جميع هذه العوامل هي للإسراع في حسم الدعاوى.

وفي السياق لفت عليا إلى أن تخفيف الضغط عن القصر العدلي الحالي، يتم عبر تأمين مكان إضافي في ظل عدم المباشرة ببناء القصر المزمع تشييده في منطقة المشروع العاشر الذي وكما ذكر «لا يزال في مرحلة الدراسة».

وبيّن عليا أن البحث عن مكان بديل أو إضافي يتم بالتنسيق مع وزارة العدل ومحافظة اللاذقية وفرع الحزب لتأمين بناء إضافي لبناء القصر العدلي الحالي بحيث يصار إلى فتح محاكم جديدة وزيادة عدد غرف بعض المحاكم وخاصة التي تعاني ضيقاً شديداً في مكاتبها وديوانها والتي فيها كم كبير من الدعاوى.

وعن مسألة البت بقرار الموقوفين، أكد عليا وجود قضاة نيابة عامة مناوبين حتى العاشرة ليلاً في النيابة العامة، موضحاً أن المناوبة تكون بهدف اتخاذ القرار المناسب بترك الموقوف أو تمديد التوقيف حسب الأدلة المتوافرة بعد دراسة الضبط بحقه.

٤٢ ألف مستفيد من بذار الخضر الصيفية والشتوية

| محمود الصالح

كشف مدير التخطيط والتعاون الدولي في وزارة الزراعة هيثم حيدر لـ«الوطن» عن توزيع الوزارة لحزم البذار الشتوية والصيفية للخضر لـ٤٢٢٩٥ مستفيداً في إطار مشروع تشجيع الزراعات الأسرية، بهدف استثمار الحيازات الصغيرة الملحقة بالمسكن الريفي لزراعة المحاصيل والخضر الصيفية والشتوية.

وأضاف حيدر: نظرا لنجاح هذه التجربة في أدوارها الأولى، والتي تم من خلالها توفير مورد مستقر للأسرة إضافة إلى توفير مادة غذائية للأسرة بالدرجة الأولى وللسوق في حال وجود الفائض، وتحقيق الاستقرار المعيشي للأسر الريفية والاعتماد على الذات في توفير مواردها الإنتاجية وعدم الاعتماد على الإعانات العينية التي تقدمها الدولة أو الجمعيات الخيرية، تم خلال عام ٢٠١٧ تخصيص ٢,٢ مليار ليرة سورية لتوزيعها على الأسر الريفية يستفيد منه ٢٥ ألف أسرة، وينعكس ذلك على أكثر من ١٢٥ ألف مواطن في الريف وخصص من هذا المبلغ خلال العام الماضي ١,٢٥٠ مليار ليرة سورية وسيتم خلال العام الحالي تخصيص الباقي من هذا المبلغ المرصد لهذه الغاية.

وأكد حيدر أن الوزارة إضافة إلى دورها الإنتاجي فهي تعمل على جانب التنمية الاجتماعية من خلال دعم الأسر الريفية على الإنتاج بمختلف أنواعه الزراعي أو الأسري وذلك من خلال إقامة العديد من مراكز البيع وتسويق منتجات المرأة الريفية في حمص وحلب واللاذقية وهذه المراكز تبيع جميع منتجات المرأة الريفية، لافتاً إلى وجود المطعم البيئي في اللاذقية وهو إلى جانب صالة بيع منتجات المرأة الريفية يقدم للزبائن المنتجات الغذائية من الغابة إلى المستهلك مباشرة، وتعتبر تجربة مراكز البيع والمطعم من التجارب الرائدة في مشروع دعم الأسرة الريفية.